

المؤتمر العالمي الثامن للوحدة الإسلامية

(245) - اعتبارهما مقاييسي صحة، وسنجد بأن تأثيرهما في توسيع هوية الخلاف بين الطوائف الإسلامية خطر وكبير جداً¹، ولذلك نرى ونقترح أن نتناولهما بالبحث الموضوعي والتقييم الصحيح في ضوء القرآن وصحيح السنة والواقع ومنطق العقل. تلك هي أهم العوامل التي نعتقد أن خطورتها كبيرة جداً² في خلق الخلاف واستمراره؛ وفي المقابل لأنشك بأن هناك نقاط التقاء بين أقوال أصحاب المذاهب في هذا الموضوع (أي موضوع طرق الأخذ بالسنة)، فالكل متفقون على اعتبار السنة دليلاً شرعياً. والكل متفقون على اشتراط صحة الصدور عن النبي صلى الله عليه وآله، سواء القول أو الفعل أو التقرير الصادر عنه في لزوم العمل. وهذه بلاشك تشكل عوامل مهمة في مجال التقريب بين الأقوال والمذاهب، باعتبار أن هذا هو المقصد والهدف الذي ينشده كل من يبحث في السنة ويعمل بها، وهذا يعني أن بالإمكان أن يلتقي الجميع على منهج موحد في البحث عما يقبل وما لا يقبل من الرواية، بحيث يحقق هذا المقصد والهدف الذي هو هدف الجميع؛ والذي نراه من وجهة نظرنا في هذا الموضوع: 1- أن ندع الحكم بالعدالة المطلقة لمجرد الصحة جانباً وأن يخضع الصحابة جميعاً لتقييم القرآن على ما يصدر منهم من أعمال وعلى تقييم السنة لهم؛ فالصحابه ليسوا فوق القرآن والسنة وليسوا بأعظم من النبي صلى الله عليه وآله الذي أمره الله أن يقول: **قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ** (آل عمران: 31). وهذا هو طغي فقال تعالى: **فَأَسْتَقِيمْ كَمَا أُمِرْتُ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّ زَنْدَهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ** (سورة الأنعام: 15) **وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ** (سورة الأنعام: 15).